

(جنيف) -- أكدت المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان مجدداً وبوضوح اليوم، بمناسبة الدورة الخامسة لمجلس حقوق الإنسان، على دعمها للإجراءات الخاصة في وجه تحديات خطيرة من جانب الحكومات. فمن دون خبراء مستقلين وموضوعيين، ستعرض قدرة الأمم المتحدة -- ولا سيما مجلس حقوق الإنسان -- في الرد على الانتهاكات للإضعاف الشديد.

وكانت الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أكدت في قرارها ORN/SM، الذي أنشئ مجلس حقوق الإنسان بموجبه، على أن "يتسلم المجلس جميع الصلاحيات والآليات والوظائف والمسؤوليات الخاصة بلجنة حقوق الإنسان، ويراجعها، ويقوم حيث يرى ذلك ضرورياً بتحسينها وترشيدها بغرض الإبقاء على نظام من الإجراءات الخاصة ومشورة الخبراء وإجراءات الشكاوى". ويعتبر المقررون والممثلون الخاصون، والخبراء المستقلون ومجموعات العمل المستقلة -- المعروفة بصورة جماعية باسم "الإجراءات الخاصة" -- من أكثر أدوات الرد والاستجابة تجديداً ومرونة بين تلك التي أنشأتها الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان.

بيد أن بعض الدول، ومنذ الاجتماع الأول للمجلس في يونيو/حزيران OMMS، حاولت أثناء المناقشات تقييد المقررين الخاصين، وعلى سبيل المثل عن طريق اقتراح "مدونة للسلوك". وعلى الرغم من الحاجة الواضحة إلى أن يقوي مجلس حقوق الإنسان الإجراءات الخاصة، تقترح بعض الدول، عوضاً عن ذلك، تغييرات من شأنها أن تشل قدرة الإجراءات الخاصة على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال. ولا تبالي هذه الدول بالأذى الذي يمكن أن تلحقه مثل هذه التدابير بالرجال والنساء والأطفال ممن تنتهك حقوقهم الإنسانية يومياً في جميع أنحاء العالم، والذين يتطلعون إلى الإجراءات الخاصة كي تتدخل في صالحهم وتدافع عن حقوقهم.

إن منظمة العفو الدولية، ومراقبة حقوق الإنسان، والفدرالية الدولية لروابط حقوق الإنسان، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، ومنندى آسيا قد أكدت مجدداً اليوم في جنيف على أهمية الإجراءات الخاصة، وعلى ضرورة ليس الحفاظ عليها فحسب، وإنما أيضاً تعزيز دورها.

وفي هذا السياق، قالت إيرين خان، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية: "إن أمماً متحدة قوية تحتاج إلى مجلس قوي لحقوق الإنسان. والمجلس القوي يحتاج إلى نظام قوي لخبراء مستقلين قادرين على أن يرصدوا بفعالية، وأن يتجاوبوا على وجه السرعة، وأن يبقوا مجلس حقوق الإنسان على اطلاع بما يقع من انتهاكات في مختلف أنحاء العالم دونما تدخل أو ترهيب سياسي. والضحايا وأصحاب الحقوق لا يستحقون أقل من هذا".

وقال ريد برودي، الناطق باسم مراقبة حقوق الإنسان: "إن الإجراءات الخاصة هي أعظم إرث خلفته لجنة حقوق الإنسان لمجلس حقوق الإنسان. ويجب تعزيزها أكثر، لا تقويضها".

كما قالت آن - لورنس لاكروا، نائبة مدير المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب: "إذا ما كان وضع حقوق الإنسان موضع التطبيق يتطلب التدخل السياسي، فإن تقويم مدى احترامها ومدى تساوق الأفعال على الصعيد الوطني مع المعايير ومع القانون العرفي الدولي ينبغي أن يظل بيد خبراء مستقلين ومؤهلين مهنيًا وأحرار في أن يتصرفوا ضمن صلاحياتهم كما يرون مناسباً".

وقالت سيميا أحمدي، ممثلة الفدرالية الدولية لروابط حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة في جنيف: "إن أحد الأسباب التي دعت إلى الارتقاء بنظام حقوق الإنسان في عملية إصلاح الأمم المتحدة كان جعل حقوق الإنسان منظورة أكثر، وأكثر أهمية في نظام الأمم المتحدة، ولذا فإنه ينبغي أن يشكل رفض الدول التعاون في مجال حقوق الإنسان مبعث قلق لدى مجلس الأمن تماماً كما يحدث عندما يناقش مجلس الأمن عدم وفاء دولة ما بالتزاماتها النووية".

وتدعو "الدول المؤتلفة" بشأن حقوق الإنسان جميع ممثلي المنظمات غير الحكومية الذين يحضرون جلسة مجلس حقوق الإنسان OMMT إلى مناقشة لمطالب المنظمات غير الحكومية، فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة، وذلك يوم الخميس 00 مارس/أذار، الساعة NU WMM - OM WMM، وسيتم تحديد مكان اللقاء لاحقاً.

خلفية

"الدول المؤتلفة" بشأن حقوق الإنسان مبادرة لمهرجان جنيف السينمائي لحقوق الإنسان، وأنشئت رسمياً في أوائل OMMS. والغرض منها توفير منبر لجميع المنخرطين بنشاط في الدفاع عن الكرامة البشرية والحقوق الأساسية من أشخاص ومنظمات. ومعظم المنظمات الدولية التي تتخذ من جنيف مقراً لها وتعمل بن 1588u؟ من أجل تعزيز حقوق الإنسان جزء منها. وهدفها العام هو تعزيز دور المجتمع المدني وتوفير منبر للمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في جنيف كي توصل صوتها إلى العالم.

للاطلاع على المناشدة لدعم الإجراءات الخاصة على شبكة الإنترنت، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:
www.actforspecialprocedures.org